

# تحقيق الحق في التعليم للجميع

الحملة العالمية للتعليم

ورقة نقاشية حول التعليم ما بعد-2015

أذار/مارس 2013

GLOBAL CAMPAIGN FOR  
**EDUCATION**  
www.campaignforeducation.org

## ملخص تنفيذي

ترتكز هذه الورقة على مشاورات موسعة ضمن عضوية الحملة العالمية للتعليم بهدف وضع مبادئ ومقترحات وأفكار حول أولويات التعليم ما بعد-2015.

التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، والذي يمكنه من الوصول إلى حقوقه الأخرى، سواء كانت الحقوق الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو المدنية أو السياسية، كالحق في العيش الكريم والحق في الصحة والمشاركة السياسية، إلى جانب الحقوق الأخرى. وقد وثق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الغاية من التعليم "التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز... احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية". وهذه الرؤية، التي أقرتها دول العالم، تستوجب تتضافر جهود على مستوى صنع السياسات ودعم وتركيز الأجندة الدولية، بما في ذلك الأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. فحصول كل شخص في العالم على التعليم النوعي والجيد (على الأقل) التعليم الأساسي من شأنه إحداث نقلة نوعية للأفراد والمجتمعات والدول، ورغم أهمية هذا الأمر، يظل تحقيقه بعيد المنال.

فلا زال هناك 131 مليون طفل من غير المتلقين بالمدارس، والملايين منهم في المدارس ولكنهم لا يتعلمون، وما يقرب من واحد من كل ستة أشخاص لا يستطيع القراءة أو الكتابة. ولا يعزى هذا إلى عدم فهم المشكلة أو الاعتراف بها، ولكن إلى فشل الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات فعالة، والأهم من ذلك عدم الاعتراف الكامل بالتعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان، واتخاذ إجراءات سياسية وفقاً لذلك. والتمويل كان شحيحاً، واقتصر الاهتمام وعلى نطاق ضيق جداً على إلحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية، وبقيت القرارات محصورة وغير شفافة، ففضية فهم الحق في التعليم وما يعنيه من مسؤولية الدولة بهذا الخصوص - يعد أمراً هاماً لتحقيق تقدم.

لذا، تدعو الحملة العالمية للتعليم إلى تجديد التركيز على التعليم الذي يتضمن الجودة والإنصاف والوصول كقضايا مترابطة لا يمكن تجزئتها: فبدون تحقيق تقدم على هذه المسارات الثلاثة، لا يمكن تحقيق الحق في التعليم.

تلاقت الجودة والإنصاف والوصول في التعليم كأولويات قصوى خلال مشاورات الحملة العالمية للتعليم، إلى جانب التمويل ومشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات. وضمان الجودة يتطلب التركيز على المعلمين - أولوية رئيسية أخرى ضمن ردود المشاورات - بما في ذلك التدريب وظروف العمل وتنظيم مهنة التعليم لاستقطاب واستبقاء أفضل المعلمين. ويجب الاهتمام بنسب الطلبة إلى المعلمين المدربين، وبالمناهج المناسبة والبنية التحتية كقضايا رئيسية أيضاً، ولكن وبشكل عام تعد قضية عدم كفاية المعلمين المدربين الأكثر خطورة. كما يجب أن يتجاوز الوصول للتعليم، وفي الوقت نفسه، موضوع نسب التسجيل والالتحاق، وخاصة في المرحلة الابتدائية، لتشمل دورة التعليم كاملة من السنوات الأولى إلى مرحلة البلوغ، والتركيز على الشمول والمساواة والإنصاف وعدم التمييز يعني استهداف من يصعب الوصول إليهم من الفئات المستبعدة والمهمشة تاريخياً، والتي يجب متابعتها متابعة حثيثة من خلال البيانات المفصلة ذات الصلة.

وخلال مشاورات الحملة العالمية للتعليم حتى حينه، اختار العديد من الأعضاء تسليط الضوء ليس فقط على ما نسعى لتحقيقه، بل وعلى العمليات اللازمة للوصول إلى ذلك - ومن أبرزها تمويلات كافية تتوزع بصورة جيدة وتصرف بشفافية، بالإضافة محاسبة الحكومة من خلال تبادل شفاف للمعلومات وإطلاع ومشاركة واسعة للمواطنين في السياسات والتخطيط والرصد.

ومن حيث تحديد الأهداف، يجب الاهتمام بتوجيهها نحو الكيفية والطريقة التي نقيس بها تأثير ما نسعى لتحقيقه، ومن بينها الأهداف العالمية بمؤشرات محلية وأهداف عملية كالمشاركة والتمويل والمؤشرات التي تحفز التحرك في المجالات الحيوية كالتعليم النوعي والمعلمين المدربين وبيئات التعلم، ومناهج القياس والتقييم المتأصلة ضمن الغايات العامة للتعليم، واستقطاب طيف واسع من الجهات الفاعلة من متعلمين ومعلمين وأولياء الأمور وأفراد المجتمع.

فلا زالت العقبة كؤود نحو جعل الحق في التعليم حقيقة واقعة، وقد دنت لحظة التعلم من السنوات الـ 25 الماضية لمعالجة التحدي الأساسي الذي لا زال ماثلاً في القرن الـ 21- المساواة في الحصول على التعليم النوعي والجيد للجميع.

## حول هذه الورقة

ترتكز هذه الورقة على مشاورات واسعة النطاق داخل عضوية الحملة العالمية للتعليم، وهي حركة مجتمع مدني تسعى لتحقيق التعليم باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وتحمل الحكومات والمؤسسات الدولية مسؤولية التزاماتها بتوفير التعليم العام المجاني والإلزامي والنوعي والجيد للجميع. وتشمل عضوية الحملة العالمية للتعليم التحالفات الوطنية في نحو 100 دولة - وتتألف من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ونقابات المعلمين ونشطاء حقوق الإنسان، وجمعيات الآباء والشباب والمنظمات الطلابية ومنظمات المجتمع - وكذلك الشبكات الإقليمية والدولية والمنظمات.

ساهم أعضاء الحملة العالمية للتعليم بهذه الورقة من خلال مشاورات جرت من خلال دراسات مسحية حيث قدمت مداخلات من أكثر من 70 تحالفاً وشبكات ومنظمات في أكثر من 50 بلداً، بعضها قدم على أساس مشاورات مجتمعية واسعة، والبعض الآخر من خلال مناقشات داخل الشبكات والمنظمات، وجرت المناقشات في أواخر عام 2012 وأوائل عام 2013، وضمت مشاركات من منتدى السياسة لشبكة الحملة الأفريقية لتوفير التعليم للجميع ANCEFA وحملة أمريكا اللاتينية للحق في التعليم CLADE/الفعالية الإقليمية للتعليم، واجتماعات التحالفات الشمالية للحملة العالمية للتعليم. وشملت المداخلات أولويات التعليم في المستقبل، وأفكار حول إطار دكار للتعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، وتوصيات حول الأهداف المستقبلية والأطر.

وتقدم هذه الورقة النقاشية المواضيع الرئيسية والقضايا التي برزت كأولويات بالنسبة لأعضاء الحملة العالمية للتعليم خلال هذه المشاورات، وسيتم صياغتها بعد الاجتماعات الوشبكة في دكار وبالي لمناقشتها داخل الحملة العالمية للتعليم، وبالتالي بلورة موقف نهائي بحلول منتصف عام 2013.

## مقدمة: لماذا يجب أن يكون التعليم بؤرة التركيز لأجندة ما بعد-2015

حسب الإعلان العالمي لعام 1948، التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، لا بل هو أيضاً حق تمكيني: فالوصول إلى التعليم النوعي والجيد يمكن الناس من تحقيق وصول أفضل للحقوق الأخرى - عيش كريم وصحة أفضل ومشاركة سياسية - والتي من شأنها تحويل حياتهم وبالتالي رفاهية أسرهم ومجتمعاتهم وبلدانهم. ومن خلال الاستثمار في التعليم، يمكن للحكومات الحد من عدم الإنصاف وتحسين نوعية الديمقراطية وبناء الأزدهار والمساهمة في رفاهية مواطنيها وتمكينهم. وعلى المستوى الفردي، على سبيل المثال، فأطفال الأمهات المتعلمات يتمتعون بصحة ويأكلون أفضل ويبقون على قيد الحياة بعد عمر الخمس سنوات، والنساء الأفريقيات المتعلمات يحظين بثلاث إلى خمس أضعاف بقدرتهن على معرفة المعلومات الأساسية حول فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مقارنة مع غيرهن من الأميات. وعلى المستوى الوطني، ومع مرور الوقت، تبرز أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب على المهارات بثلاثة أضعاف للنمو الاقتصادي مقارنة مع الاستثمار في البنية التحتية المادية.

ويعد التعليم كذلك مركزياً لتحقيق الرؤية العالمية الأوسع المكرسة ضمن قانون حقوق الإنسان المقبول عالمياً، والذي يتصدر مناقشات ما بعد-2015، والتصدي للتحديات القائمة والجديدة التي تواجه الأمم والمجتمع الدولي. فاللعليم أمر بالغ الأهمية لتعزيز الديمقراطيات، ودعم المشاركة السياسية وبناء مؤسسات حكم أقوى وأكثر قابلية للمساءلة ولتعزيز الحل السلمي للنزاعات والتغلب على جميع أشكال التمييز ومعالجة بطالة الشباب والبطالة

المقنعة، وتقاسم فوائد تكنولوجيا المعلومات وبناء اقتصاديات المعرفة، وتخفيف والتكيف مع تغير المناخ، ومعالجة عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين ووقف انتشار الأمراض المعدية، وإدارة الخصوبة والتحول الديموغرافي من خلال تحقيق حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وبناء الاقتصاديات المزدهرة والعادلة والتي من شأنها التغلب على الفقر والتوزيع غير العادل للثروة والسلطة.

ومع ذلك، فالوضع القائم اليوم هو - ورغم من التقدم المحقق في إلحاق الأطفال بالمدارس منذ عام 2000 - أن تحقيق الحق في التعليم للجميع لا يزال بعيد المنال. فاستعصاء أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وغياب التعليم والتدريب للشباب، والرداءة الكارثية للتعليم الأساسي والنوعي، وحقيقة أن ما يقرب من واحد في ستة من البالغين في جميع أنحاء العالم لا يستطيع القراءة والكتابة - كلها تدعونا إلى ضرورة تجديد وشحن التركيز على التعليم كموضوع أساسي للأجندة العالمية لمرحلة ما بعد-2015.

### الطريق إلى 2015 - ماذا تعلمنا؟

بحلول عام 2015، سيكون لدى المجتمع الدولي خبرة كبيرة في وضع الأهداف والاتفاق على أطر التعليم، وكذلك مجموعة من الأدلة التي يمكن من خلالها تقييم نجاحها. وقد منح الحق في التعليم الرسمي اعترافاً عالمياً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 الذي نص على أن "لكل شخص الحق في التعليم"، تم تعزيز هذا الحق مضموناً وتفصيلاً وإثراءً من خلال من المواثيق والإعلانات الدولية الملزمة قانوناً، فضلاً عن "ملاحظات عامة" تفصيلية. وفي أعقاب ذلك، وخلال المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع في جومتين عام 1990 وخلال المنتدى العالمي للتعليم في داكار في عام 2000، شاركت مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمعلمين وخبراء التعليم - وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن أولويات التعليم وما يعني تحقيق التعليم للجميع، ووضع منتدى داكار إطاراً للعمل تضمن ستة أهداف والتزامات حكومية واضحة. وبالانفاق على الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000، أكدت الحكومات على أهمية التعليم - وتضمنته في اثنين من الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية - واقتصررت أجندة داكار في على تحقيق أهداف التعليم الأساسي الشامل وتكافؤ الجنسين في الوصول للتعليم.

ولا يمكن إنكار أنه ومن خلال هذه الاتفاقات والإعلانات والعمليات، تم إحراز تقدم نحو ضمان حصول كل فرد على التعليم، ولا يمكن أيضاً نفي أن هذا التقدم غير كاف وغير متساو - ومؤخراً - جامد.

وفيما يتعلق بما تم إحرازه من تقدم، نعلم أنه ومنذ عام 1999 إلى 2010 انخفض عدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية بحوالي 47 مليون طفل، فيما انخفضت أعداد المتسربين في المرحلة الإعدادية بما يزيد على 30 مليون طالب، كما ارتفعت نسبة الفتيات المسجلات في المدارس الابتدائية من 79% إلى 88% خلال الفترة نفسها. وأصبح 132 مليون شخص من الشباب والبالغين - منهم 42 مليوناً ضمن الأعمار من 15 إلى 24 عاماً - قادرون على القراءة والكتابة مقارنة مما كان عليه الوضع في مطلع التسعينات.

ولكن التقدم بقي محدوداً: أكثر من 131 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي والثانوي ما زالوا خارج المدرسة، والملايين من الأطفال غير ملتحقين بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وهناك فجوة كبيرة في التعليم الثانوي من حيث المهارات والتدريب المقدمة للشباب. وعلاوة على ذلك، لم يكن هذا التقدم قاصراً، بل جامداً: فلم يتغير عدد الأطفال الملتحقين بالمدرسة الابتدائية منذ عام 2008، لا بل وتزايدت أعدادهم في شبه الصحراء الأفريقية، وبقيت عملية الانتقال إلى المدارس الثانوية ضعيفة. وعلى الصعيد العالمي، تزايدت أعداد الأطفال المتسربين في المرحلة الإعدادية عام 2010 مقارنة بعام 2008، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى تزايد أعداد المتسربين في شبه الصحراء الأفريقية وجنوب وغرب آسيا. وتشير التقديرات العالمية إلى واحدة تقريباً من خمس نساء في جميع أنحاء العالم لا تستطيع القراءة والكتابة، وتصل هذه النسبة في بعض البلدان إلى أكثر من أربعة من كل خمسة نساء.

وهناك، علاوة على ذلك، غياب في التقدم في قضايا مركزية أخرى لتحقيق التعليم للجميع: الإنصاف والجودة. فعدم المساواة في الحصول على التعليم لا زال متأصلاً: والفتيات أكثر عرضة لعدم الالتحاق بالمدرسة مقارنة مع الفتيان، وضعف الأطفال في المناطق الريفية هم خارج المدرسة مقارنة مع الأطفال في المناطق الحضرية، وتشير البيانات الوطنية أن التمييز العرقي والإثني يؤديان إلى إقصاء خطير من التعليم، وتشير التقديرات إلى أن

ثلث الأطفال غير الملحقين بالمدارس لديهم إعاقة، وأن الأطفال من بين الأسر الخمس الأشد فقرا هم أكثر عرضة بأربعة أضعاف لعدم الالتحاق بالمدرسة مقارنة مع الأطفال من الأسر الخمس الأغنى.

كما أن الإحصائيات حول الإخفاقات المتعلقة بالجودة هي أيضا مذهلة: تشير التقديرات إلى أنه ومن بين 650 مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية، هناك 250 مليون طفل يفتقرون لمهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية، ناهيك عن المهارات الاجتماعية والإبداعية أو التحليلية التي ينبغي على تعليم النوعي والجيد تقديمها، والفضيحة التي تهز الكثير من البلدان، هي عدم قدرة الأطفال ممن استكملوا عامين أو ثلاثة أو أكثر من التعليم، على القراءة.

وبطبيعة الحال، فالجودة ليست هي العنصر الوحيد المهم من ضمن أجندة التعليم للجميع: فقد كان هناك تراجع مذهل في مجال محو الأمية وتعليم الكبار للشباب للمهارات والتعليم مدى الحياة، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الثانوي، وفهم المساواة بين الجنسين والذي يتجاوز التكافؤ في الوصول للتعليم.

ومن الأهمية بمكان عدم وصف ذلك بأنه فشل جماعي في تحديد المسائل الأكثر إثارة للقلق. وعلى العكس من ذلك، فإن جوانب التعليم التي تم إبرازها حاليا بشكل جيد هي نفسها التي تم الاعتراف بأهميتها والتأكيد عليها مرارا وتكرارا في مؤتمر جومتين. فالفشل ليس في فهم أو تحديد التحديات، بل في التفاعل في اتخاذ الإجراءات والعمل، وتضمين الحق في التعليم في القانون والسياسة. وقد كشفت مشاورات الحملة العالمية للتعليم ثلاثة عوامل معينة التي يمكن أن تفسر هذا التفاعل في اتخاذ الإجراءات والعمل:

- **التركيز السياسي:** هناك إجماع قوي جدا على أن اقتصار أجندة التعليم للجميع على تحقيق أهداف الوصول للتعليم والتي وردت ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، يعني أن الإجراءات والعمل السياسي قد تركز على عناصر محدودة من ما هو مطلوب في التعليم، وحث الحكومة وتمويلات المانحين على إعادة الأطفال إلى المدارس الابتدائية، دون التركيز في المقابل على ما يعنيه التعليم فعليا أو مكوناته، حتى داخل المدارس الابتدائية، ناهيك عن خارجها.
- **التمويل:** تشير تقديرات اليونسكو الى وجود فجوة تصل إلى 38 مليار دولار بين التمويل المقدم حاليا وما هو مطلوب لتحقيق الإنصاف في التعليم والتعليم النوعي والجيد في السنوات الأولى، وفي المدارس الابتدائية والإعدادية. فقد شكل التمويل - سواء من حيث المخصصات المحلية والإنفاق، ومن حيث مساهمات الجهات المانحة - مصدر القلق الأكبر ضمن مشاورات الحملة العالمية للتعليم، وعلى وجه الخصوص، كأولوية قصوى للإجراءات الحكومية وكقضية تضع الحكومات في وضع المساءلة دوليا. وقد أورد أطوار دكار حول التعليم للجميع التزامات لتوفير التمويل (وليس الأهداف)، وهذه لم ترد في الأهداف الإنمائية للألفية.
- **الحكم:** مصدر آخر للقلق ضمن المشاورات - خاصة فيما يتعلق بأولويات عمل سياسة الحكومة - هو الحاجة إلى عملية صنع القرار أكثر انفتاحا وشفافية وتشاركية في قطاع التعليم. فعندما تقرر أولويات السياسة خلف الأبواب المغلقة وبدون مشاركة المواطنين والمجتمع المدني، فستقتل في معالجة القضايا الحقيقية والملحة بالنسبة للمواطنين أو حتى تعديلها في ضوء تأثيرها الفعلي، ومشاركة والمجتمع المدني شكلت بعدا أساسيا لإطار عمل دكار، ويجب أن تظل كذلك في أجندة ما بعد - 2015.

وراء كل هذا وذاك، هو الإخفاق والفشل في فهم التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان، فقد أدى هذا إلى قصور وفهم ضيق للتعليم - وغالبا تم تحجيمه من غايته العامة المتفق عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى مجرد اكتساب المهارات اللازمة للتوظيف، وأثر ذلك على المناهج وتدريب وتقييم المعلمين - وتراجع مسؤولية الدولة.

والاقتراب الوشيك للموعد النهائي لـ2015 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأجندة التعليم للجميع على حد سواء، يشكل فرصة لنا لمساءلة الحكومات عن التزاماتها، واستعراض ما يجب محاسبتها عليه، وترتكز هذه الورقة النقاشية توجه بالتالي على الخبرات الجماعية حول التعليم لأعضاء الحملة العالمية للتعليم لفهم ما تحقق – وما لم يتحقق - في ظل أطر التعليم القائمة، وتحدد بعض المبادئ الخطوط العريضة والمقترحات اعتماداً على ذلك.

### الحق الإنساني في التعليم كنقطة البداية

عبر العديد من أعضاء الحملة العالمية للتعليم عن قلقهم إزاء الإخفاق في تأصيل أهداف التعليم والسياسة والممارسة ضمن فهم حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما الحق في التعليم. فقد تمت ترسيم الحق في التعليم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، ومنذ ذلك الحين فقد جرى التأكيد عليه وإثراءه من خلال العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وقد أسفرت الممارسة المثريّة في تفسير واستخدام ورصد المعاهدات التي تشمل الحق في التعليم عن بلورة إطار يمكن من خلاله فهم أن الحق في التعليم يعني امتلاك التعليم لأربع خصائص مترابطة- "4 As" (available, accessible, acceptable, and adaptable) (4) ميمات) أي يجب أن يكون التعليم متاحاً، ممكن الوصول، مقبولاً، ومنتكفاً.

والدول هم صاحبة الواجب بالنسبة للحقوق الأساسية، وهذه "4 As" فضلاً عن تطبيق حزمة الحق في التعليم، تلخص مسؤوليات الدولة نحو التعليم. وهذا يعني أنه على الدول:

- ضمان أن يكون التعليم متاحاً للجميع وعلى كافة المستويات، وتوفير التمويل لجعل هذا الأمر حقيقة واقعة.
- ضمان أن يكون التعليم ممكن الوصول إليه للجميع، دون تمييز، بما في ذلك الإسقاط الفوري لحواجز التكاليف (من رسوم وغيرها) على الأقل في مراحل التعليم الإلزامي، وبشكل متزايد على مستويات أخرى، وذلك لضمان شمولية التعليم، وعدم وجود أية عقبات أخرى من حيث الموقع الجغرافي.
- ضمان أن يهدف التعليم إلى تحقيق التنمية الكاملة للشخصية والمواطنة، والقائمة على القيم التي تعكس وتعزز حقوق الإنسان، وأن يكون ذا جودة يتطلب معلمين مدربين تدريباً جيداً، ومهنيين ومدعومين وبيئات تعليم آمنة - منتكفاً.
- ضمان أن يكون محتوى ووسائل التعليم والبنية التحتية والتربوية ذات صلة، شاملة والتي تراعي المحتوى - مقبولاً.

لم يرد الحق في التعليم صراحة وبواحاً ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، أو حتى ضمن إطار التعليم للجميع (جدلاً يمكن القول بأنه ورد ضمننا)، لذا يجب أن تكون الأطر المستقبلية أكثر صراحة ووضوحاً وتعتمد على الحقوق، ويدعو العديد من أعضاء الحملة العالمية للتعليم إلى تكامل حقوق الإنسان في التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعليم.

### أولويات التعليم لما بعد-2015

#### الهدف العام: تركيز متكامل على الوصول والجودة والإنصاف

الأولويات القصوى ضمن مخرجات مشاورات الحملة العالمية للتعليم حول التعليم ما بعد - 2015، هي أن تقديم تعليم بجودة عالية وبصورة عادلة ومنصفة للجميع، وهذه ليست أولويات تنافسية، بل عوامل غير قابلة للتجزئة، فقد أشارت العديد من المشاورات بضرورة صياغة هدف واحد للتعليم في المستقبل، على غرار "المساواة في الوصول للتعليم الجيد للجميع"، وكما ورد أنفاً تتحمل الدولة المسؤولية عن ذلك. ومن الأهمية بمكان فهم هذه العناصر كوحدة واحدة:

- الوصول للجميع دون الجودة، يعني توفير المدارس وليس التعليم (أي تعليم غير مقبول أو منتكف).

- الجودة دون الوصول للجميع، يعني تعليم جيد للنخبة (التعليم متاح أو ممكن الوصول).
- الفشل في التركيز على الإنصاف، يعني مخاطر ترسيخ الوضع الراهن حيث تجاهل المهمشين والذين يتم إقصاؤهم والتمييز ضدهم - أولئك الذين يعيشون في فقر مطقع، والفتيات والمعوقين والذين يعيشون في الدول الهشة، وأطفال الشوارع، والمهاجرين، والأقليات اللغوية أو العرقية- وهي المجموعات ذاتها التي فشلت في الاستفادة من التوسع الأخير في التعليم: يجب معالجة هذا التفاوت وليس ترسيخه.

### ماذا نريد بالمساواة؟

تناولت كافة الردود على مشاورات الحملة العالمية للتعليم قضية الإنصاف، وبرزت العديد من التعليقات حول هذه القضية، وحاليا تعاني قضية توفير التعليم - وخاصة التعليم الجيد - من حالة مستعصية من عدم المساواة، حيث تلعب عوامل الدخل والجنس والموقع والعرق وغيرها من جوانب الهوية دورا كبيرا في تشكيل فرص تعليم وخبرات الأفراد، فيجب أن يكون هناك تركيز على توفير التعليم لأولئك الذين يصعب الوصول إليهم - بما في ذلك العديد من الفتيات، ومن يعيشون في فقر مطقع والمعوقين واللاجئين والنازحين والأقليات والجماعات التي تواجه التمييز، وضمان أن يساعد التعليم على التغلب على هذه الأشكال المتعددة للتمييز.

### وبشكل أكثر تحديدا:

- **تعليم النساء والفتيات** لا يزال مصدر قلق - فحتى الآن، لا تزال المساواة بين الجنسين في التعليم تفهم وإلى حد كبير من حيث المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس. ومع ذلك، فإنه من الضروري أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، وننظر إلى تجربة النساء والفتيات في المدرسة، وإلى قضية العنف القائم على الجنس، والمناهج التي تراعي الفوارق بين الجنسين، والقوالب النمطية الجنسانية، الخ.
- **التعليم الحقيقي الشامل** كأولوية، أي الاعتراف - وتمكين - الاختلاف والتنوع، وتطوير الاستراتيجيات التي تعالج الوصول - وتوفير البنية التحتية، الخ - والمحتوى، من حيث المناهج وطرق التدريس المناسبة، وإيلاء اهتمام خاص بالمتعلمين من ذوي الإعاقة، الذين يتعرضون للتمييز ولا سيما في عملية صنع السياسات.
- **قياس التقدم المحرز في التعليم** وأن يأخذ في الاعتبار هذه المجموعات المختلفة، وذلك من أجل فهم أفضل لمن يتم استبعاده، وتغيير السياسات وفقا لذلك، هذا يتطلب بيانات تفصيلية.

### ماذا نريد من حيث الوصول؟

يستخدم مصطلح "الوصول" في التعليم ضمن إطار ضيق جدا، ومن خلال مع مناقشة ورصد الوصول فإنه يقتصر في كثير من الأحيان على مجرد التسجيل في المدارس الابتدائية. مما يعني تضيق الأجنحة - حتى الأهداف الإنمائية للألفية، ورغم تركيزها المحدود نسبيا، فقد شملت هدفا لا يقتصر على الالتحاق بالمدارس وحسب، بل إتمام دورة كاملة من التعليم الابتدائي، كما ذهب إطار عمل داكار إلى أبعد من ذلك، فيما تفهم الحملة العالمية للتعليم الوصول للتعليم - الوصول الذي يجب أن يلتزم به المجتمع العالمي - وفقا للمبادئ التالية:

- الوصول يعني توفير خدمة: تتضمن مسؤولية الدولة توفير الوصول للتعليم كخدمة، فقد أشار الكثير من المجهيين على مسح الحملة العالمية للتعليم إلى أن ضرورة التركيز على **التعليم العام الشامل** كمفتاح تعني ضمان الشمولية، وأيضا ضمان الإنصاف.
- يجب أن يكون هناك **وصول مدى الحياة** في التعليم من السنوات الأولى (رعاية وتعليم الطفولة المبكرة) وحتى تعليم الكبار، بما في ذلك التدريب على المهارات وبرامج محو الأمية، من فاتهم القطار، ومن المهم الحفاظ على التركيز على الوصول في المرحلة الأساسية، وفي الوقت ذاته التوسع نحو مستويات حرجة أخرى مهمة. ويدعو أعضاء الحملة العالمية للتعليم لمزيد من الإجراءات والعمل تجاه رعاية وتعليم الطفولة المبكرة ومحو أمية الكبار والتعليم الثانوي، ومن خلال المشاورات، ركز أعضاء الحملة العالمية للتعليم من أفريقيا وآسيا بشكل خاص على الحاجة إلى الوصول إلى المهارات والتدريب المهني.

- الوصول هو أكثر من مجرد الالتحاق: يجب محاسبة الحكومات لضمان أن لا يبدأ الأطفال التعليم الابتدائي فقط، لا بل واستكمالها، يجب أن يكون هناك اهتمام أكثر بعملية الانتقال بين مستويات التعليم: رعاية وتعليم الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي وحتى العالي، فالتعليم الابتدائي ليس مبتغى طموحنا وغايته.
- التركيز على الوصول يتطلب التركيز على موانع الوصول - وعلى وجه الخصوص التكلفة، يجب أن يكون التعليم العام مجانياً في جميع المستويات الإلزامية، وذلك على نحو متزايد في المستويات الأخرى.

### ماذا نريد من حيث الجودة؟

برزت الحاجة إلى التركيز بصورة أكبر على جودة التعليم بشكل كبير خلال مشاورات الحملة العالمية للتعليم، وورد ذكر هذا الجانب من التعليم كأولوية حكومية، من قبل أعضاء الحملة العالمية للتعليم من جميع القارات، كما برز ذكره عند مناقشة أي "هدف" مستقبلي للتعليم، وعادة إلى جانب الإنصاف أو كأولوية لتحقيق أهداف أجندة التعليم للجميع بأكملها.

يمتلك أعضاء الحملة العالمية للتعليم فهماً عميقاً بماهية الجودة وما تتطلبه وعلاقتها بفهم الغرض من التعليم وما يعنيه الحق في التعليم. فجودة التعليم تشمل الاكتساب الفعال للقدرات والمعارف والقيم والمهارات المكتسبة من خلال، بعبارات أحد المجيبين "التعليم الذي يتجاوز الاختبارات والحفظ". فمن حيث المهارات والمعارف، تتضمن جودة التعليم على الأقل معرفة القراءة والكتابة والحساب، بما في ذلك المعارف والعلوم والآداب والفنون، والمهارات التحليلية وطرق حل المشكلات، والتفكير النقدي، والمهارات الإبداعية على أساس تعزيز الخيال، وتشمل أيضاً التربية الجنسية الشاملة والمهارات الحياتية الأخرى ومهارات العمل التي يمكن أن تحسن الصحة، وفرص العمل وخيارات العيش الكريم.

ومن حيث القيم والمواطنة، تتضمن جودة التعليم التمكين والمشاركة في العمليات الديمقراطية، وتعزيز وتحدي السلام والتضامن والحوار والتعاون والتسامح والتنوع وعدم التمييز، مما يساعد على تحدي الصور النمطية والحد من العنف القائم على النوع والجنس، وتعزيز المعيشة المستدامة، والرفاه والكرامة.

### ما هي ملامح التعليم الشامل والمنصف والنوعي؟

اتفقت العديد من التعريفات للتعليم النوعي-اليونسكو، اليونسيف، الحملة العالمية للتعليم، والشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، وغيرها على أن توفر المعلمين المحترفين والمهنيين والمدربين تدريباً جيداً، والمدعومين يشكون ضرورة لا مندوحة عنها للتعليم النوعي والجيد. فالمعرفة القوية بال تخصص والمعرفة المتطورة بمهارات وطرق التدريس، والفهم الدقيق لحقوق (الطفل) وشمولية التعليم، جميعها قضايا حاسمة لضمان حصول الأطفال والكبار على التعليم النوعي والجيد، كما هو موضح أعلاه، وفي بيئة آمنة. ومع ذلك، هناك فجوة بحوالي 1.7 مليون معلم لغايات تقديم التعليم الابتدائي الشامل فقط، وهناك أعداد هائلة من المعلمين غير مدربين، وفي أفريقيا، تقدر اليونسكو أن نصف المعلمين غير مدربين أو قد حصلوا على تدريب قاصر.

وقد أشارت مشاورات الحملة العالمية للتعليم إلى تزايد القلق حول فجوة المعلمين المدربين، فالقلق إزاء النقص في عدد المعلمين ذوي الجودة العالية والمدربين تدريباً جيداً - وأثر ذلك على نوعية التعليم - برز كأولوية بالنسبة لأعضاء الحملة العالمية للتعليم في جميع أنحاء العالم. فمن بين أعضاء الحملة العالمية للتعليم من خارج أوروبا وأمريكا الشمالية (الذين ركزوا على المنح)، برزت الحاجة إلى تحسين والاستثمار في المعلمين ذوي الجودة العالية (سواء من خلال التوظيف، ومن حيث الظروف، والتدريب، الخ) كاستجابة الأكثر شيوعاً لسؤالنا حول الأولوية ضمن إجراءات حكوماتهم. فإلى جانب الجودة والتمويل والإنصاف، برز قضية المعلمين والتعليم كأكثر القضايا المذكورة في عملية التشاور ككل.

### وتتعلق بعض القضايا بـ:

- توفر ما يكفي من المعلمين المدربين - فالحكومات يجب أن تكون مسؤولة عن نسبة التلاميذ إلى المعلمين المدربين.

- مدى وطبيعة تدريب المعلمين - ضرورة توسيع وتحسين التدريب، بما في ذلك التدريب المتخصص للمعلمين لضمان جودة التعليم للأطفال التي يتم استبعادهم في أغلب الأحيان، كالذين يعانون من إعاقات.
- تعزيز أساليب التدريس المبتكرة.
- إحداث تحول في مهنة المعلم وظروفه لاستقطاب المؤهلين تأهيلا عاليا ورفع المعايير - هناك قلق خاص إزاء حملة لنزع المهنية عن التعليم خلال توظيف أعداد هائلة من المعلمين غير المدربين أو أنصاف المدربين أو تعيينهم برواتب منخفضة، ومحاولات محاسبتهم من خلال اختبار الأنظمة العقابية أو التقييم، بدلا من تمكينهم من خلال التدريب والدعم، ليصبحوا أفضل المعلمين وتصميم تقييم يهدف إلى تحسين عملية التعليم والتعلم.

### جوانب أخرى مهمة للجودة:

- إصلاح المناهج الدراسية، وضمان تصميم مناهج شاملة ذات صلة وتعزيز احتياجات المتعلمين المتنوعة كالفتيات والفتيان والأطفال المعوقين وغير المعوقين، والمجموعات الإثنية والعرقية واللغوية المختلفة الخ.
- التعليم ومواد التدريس باللغة الأم.
- كفاية البنية التحتية.

### العملية: كيف يمكننا تحقيق أولوياتنا لما بعد-2015

#### التمويل

أصدرت اليونسكو للتو أرقاما جديدة تشير إلى أن الفجوة التمويلية (بعد الأخذ في الاعتبار المخصصات المحلية الحالية والمساعدة الإنمائية الدولية) لمرحلة الطفولة المبكرة المنصفاة وذات نوعية جيدة والتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي ومحو أمية الأساسية هو 38 مليار دولار. (لا تتوفر أرقام حول التعليم الثانوي). وهذا يعني أن الحكومات، بشكل جماعي، قد أخفقت في توفير 38 مليار دولار حسب الوعود التي قطعتها للتعليم، وتكشف هذه الفجوة عدم صدقية البيان الذي حظي بتأييد أغلبية 161 حكومة، بأنه "لن نخفق أيا من البلدان الملتزمة جديا بالتعليم للجميع في تحقيقها لهذا الهدف بسبب نقص الموارد."

ويعد التمويل - من حيث توافر الأموال، وشفافية استخدام وتخصيص الأموال، ومستوى وطبيعة التزامات المانحين - أحد أبرز القضايا الهامة حسب مشاورات الحملة العالمية للتعليم الأولية، ولا يمكن إنكار حقيقة أن الالتزامات بالمبادئ والأهداف الواردة أعلاه عديمة الفائدة ما لم يكن هناك تمويل كاف ومناسب ومسؤول، فالتمويل هو حلقة هامة مفقودة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية على وجه الخصوص. والمخاوف المتعلقة بتمويل التعليم تشمل:



- مستوى تمويل التعليم: تدعو الحملة العالمية للتعليم الحكومات إلى إنفاق ما لا يقل عن 20% من الميزانيات، أو 6% من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم، ويجب إقرار هذه المعايير وبوضوح، فبعض البلدان تمكنت من تحقيق هذا الهدف بسهولة، والبعض الآخر ما زال بعيداً كل البعد عن تحقيقه.
- يجب الاهتمام أكثر بمخصصات القطاعات الفرعية ضمن ميزانية التعليم. ويجب أن تتعهد الدول بإنفاق حصة كبيرة من ميزانية التعليم على التعليم الأساسي.
- هناك حاجة، وضمن ميزانيات التعليم، للاهتمام بالإنصاف وتلبية احتياجات المهمشين، وهنا تبرز أهمية الأرقام التفصيلية وأرقام الإنفاق في الميزانيات العمومية.
- على الحكومات العمل على توسيع ميزانياتها - والحد من الاعتماد على المساعدات - من خلال الجهود المبذولة لرفع العائدات من خلال الضرائب التصاعدية، وعلى المجتمع الدولي دعم هذه الجهود من خلال إغلاق الملاذات الضريبية والتغزات الأخرى.
- على الجهات المانحة تخصيص ما لا يقل عن 10% من مساعداتها الثنائية للتعليم الأساسي (مع احتساب نسبة من دعم الميزانية العامة لتحقيق ذلك)، فوفقاً لآخر الأرقام، تنفق البلدان المنخفضة الدخل في المتوسط أقل من 12% من ميزانياتها على التعليم، ومع ذلك تخصص الجهات المانحة DAC/لجنة المساعدات الإنمائية جماعياً أقل من 3% من المساعدة الإنمائية للتعليم الأساسي منذ عام 2005 حتى عام 2010 (احتساب 12% من الشراكة العالمية للتعليم/GBS ضمن المجموع)، والشروط الوحيدة المشروعة التي يمكن أن ترتبط بتمويل التعليم تتعلق بشفافية استخدام الأموال ضمن الميزانيات.
- يتطلب الإنفاق الفعلي والهادف شفافية: يجب أن يكون هناك شفافية كاملة في ميزانيات التعليم والإنفاق، من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، وإتاحة المجال للمجتمعات لكي تفهم - وتؤثر - بما يجري تمويله ورصد وصول هذا التمويل إلى أهدافه المنشودة.

وعلى المستوى الكلي، اقترح بعض أعضاء الحملة العالمية للتعليم، أنه وكجزء من إطار ما بعد-2015، يجب وضع إطار زمني ملزم دولياً لردم الفجوة في التعليم، مع إشارة واضحة إلى المساهمات المتوقعة من الشركاء المختلفين.

### عملية صناعة قرار شفافة وتشاركية ومسؤولة

إشراك المواطنين - الآباء والأمهات والمعلمين وقادة المجتمع والطلبة - أمر حيوي لضمان وضع وتبني سياسات وبرنامج تعليمية ذات صلة، وضمان فعالية التطبيق والتنفيذ، وأن يتم الوفاء بالالتزامات وأن يتم أنفاق الميزانيات بحكمة، وقد اقر إطار عمل داكار بضرورة إشراك المواطنين لتحقيق التعليم للجميع، وعلى الحكومات الآن وضع هياكل شفافة وقائمة على المشاركة لضمان قدرة المواطنين على التأثير في الأولويات ورصد وتقييم التقدم المحرز في قطاع التعليم. والشفافية - بالأهداف والعمليات والميزانيات والسياسات والخطط والتقدم - أمر حاسم أيضاً لتمكين مساءلة صناعات القرار.

وضمن مخرجات مشاورات الحملة العالمية للتعليم، احتلت قضية تحسين الشفافية ومدى المشاركة في صنع القرار المرتبة الثانية من حيث أولوية العمل الحكومي على التعليم، وذلك بعد قضية التمويل (أعقبها قضية العمل على المعلمين)، وقد تناولت معظم الردود هذه القضية مباشرة من حيث أهمية مشاركة المجتمع والمواطن والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار الشفافة، كما أشار البعض إلى أهمية فوائد التمويل من الجهات المانحة لدعم هذه المشاركة وأهمية - حيث أن المشاركة هي بالطبع مطالبة المجتمع المدني بهامش للمشاركة وبالمقابل تقديم الحكومة لهذا الهامش للمجتمع المدني- تحديد هوامش رسمية لمشاركة للمجتمع المدني لعرض الأدلة وتقديم المقترحات.

### أطر قطاع التعليم: التشريع والحكم

سلط عدد من أعضاء الحملة العالمية للتعليم على أهمية التشريع - وحتى الدساتير - التي تكرس الحق في التعليم، وبالتالي تكون بمثابة أساساً قوياً لتحقيق التعليم للجميع. والبناء على هذا الأساس يتطلب ليس فقط الهيكلية ولكن أيضاً الأدوات اللازمة للتنفيذ، وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين، في كثير من البلدان، أمور تعد أساسية لخلق

نظام قوي للتعليم العام. فحالة الضعف التي تسود الإدارات الحكومية أو في عملية تقديم خدمة التعليم، يجب أن تشكل منطلقاً لتعزيز القدرات، بدلاً من اللجوء إلى القطاع الخاص (والذي يثير مخاوف كبيرة حول الإنصاف والمساءلة أمام المواطنين ككل) لتقديم هذه الخدمة.

## مضامين الأهداف والأطر

### قيمة الأهداف العالمية

حتى الآن كانت مشاورات الحملة العالمية للتعليم واضحة: هناك قيمة لوجود الأطر العالمية والغايات والأهداف بالنسبة للتعليم. فقد وفرت أطر التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية محاور نقاشية ذات فائدة والتي ساهمت في تحديد الرؤية تجاه بعض أهداف التعليم المحددة، وكذلك والى حد ما إلى المزيد من الالتزامات السياسية والمالية نحو التعليم. وهذا ما دفع باتجاه مواصلة العمل على الأهداف والأطر المحددة للتعليم، وهو ما عبر عن دعمه جميع المشاركين في مشاورات الحملة العالمية للتعليم. ومع ذلك، وبرغم الإجماع الذي تحقق حول المحافظة على زخم الأهداف العالمية الشاملة، برزت الحاجة لمراعاة حساسية السياقات الوطنية، ويمكن تضمين ذلك ضمن الأهداف والغايات والمؤشرات.

### مجال الأهداف والأطر التعليمية

هناك بعض التوتر إزاء المخاوف المتعلقة بالمجال الضيق للأهداف الإنمائية للألفية: هناك شعور ب، التعليم ضمن الأهداف الإنمائية للألفية يحظى بحضور سياسي أكبر مقارنة مع أهداف التعليم للجميع، ويعزى ذلك في جزء منه إلى أنها تضع أجندة أوضح وأبسط (وفي الحقيقة، تتقاطع هاتين الميزتين معاً)، ومع ذلك فإن هذا الوضوح وهذه البساطة تنبع من المجال الضيق لأهداف التعليم للجميع، والتي بدورها شكلت مشاكل لتحقيق حقوق التعليم والتعليم نوعي وجيد ذات مغزى. وعندما يصل الأمر للتفاوض حول هذه المفاضلة، فإن الحملة العالمية للتعليم تدعم تضييق أجندة التعليم نحو مفهوم أو مفهومين ضمن إطار تنمية واسعة النطاق. فالأجندة الشاملة لما بعد-2015، يجب أن تتضمن التعليم وبصورة صريحة، وإذا كان هذا مجرد هدف واحد من ضمن الأهداف، فيجب أن يكون مجاله ونطاقه واسعاً (يتضمن الإنصاف والجودة والوصول خلال الدورة التعليمية)، إلى جانب مجموعة محدودة من المؤشرات والأهداف التي تبرز بعض أولويات تقديم هذه الرؤية.

ويقدم أعضاء الحملة العالمية للتعليم دعماً عاماً (إن لم يكن شاملاً) للشكل الحالي لإطار التعليم للجميع كإطار عمل شامل ذا أهداف منفصلة ولكنها مرتبطة، مع الإشارة إلى ضرورة جعل هذا الارتباط أكثر وضوحاً (بالتأكيد عند التنفيذ) من السابق، ويجب أن يكون هناك أهداف ومؤشرات أكثر وضوحاً وأعمق في إطار كل هدف، سواء من حيث الأهداف المفصلة كاستراتيجية لمكافحة التهميش وتعزيز الإنصاف وعدم التمييز، وكوسيلة لإعادة تركيز الاهتمام على بعض الأهداف (كالهدف 6 المتعلق بجودة التعليم) التي عانت من الإهمال، من خلال تحديد أجندة أكثر وضوحاً.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يعكس أي إطار جديد ويتجاوز مع قوانين ومعاهدات حقوق الإنسان الملزمة قانونياً والتي أقرتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتشمل هذه القوانين والمعاهدات ثروة من التفاصيل بشأن الحق في التعليم تغذي أطر ما بعد -2015.

### ما منهجيتنا نحو الأهداف والغايات والمؤشرات؟

جزء من التحدي هو بالطبع التفكير في كيفية تأثير الأهداف والغايات والمؤشرات التي وضعناها في الواقع على ما نحاول تحقيقه من نتائج، أي ما هو تأثير الاهتمام الذي تستقطبه، والقياس الذي تتطلبه والموارد تجديدها ليس فقط على التقارير الحكومية (عدد الأطفال في المدارس وعدد الأطفال الذي اجتازوا اختباراً معيناً) ولكن أيضاً ما نرغب بحسابه الحكومات عليه: الأطفال، والشباب، والبالغين الذين لديهم حق الوصول الكامل والمنصف للتعليم النوعي والجيد؟

فالمساءلة الحقيقية لتحقيق أهداف التعليم تتطلب التركيز على كل ما يراد قياسه - مؤشرات واضحة لنتائج ذات صلة تعكس الغرض من التعليم، ومؤشرات هيكلية المتفق عليها كالأطر المالية والقانونية، والأهداف العملية -

وكيفية قياس ذلك. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يجب مشاركة طيف واسع من أصحاب المصلحة في تحديد المؤشرات، ورصد وتقييم التقدم. فلطالما كانت الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع واضحة، ولكن آليات رصد التقدم على الصعيد الوطني كانت في كثير من الأحيان غامضة. ويرى أعضاء الحملة العالمية للتعليم أن النتائج كانت في كثير من الأحيان متحيزة أو مضللة: ففي الوقت الذي يحتفى به بزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، يتسرب الأطفال منها، أو يتخرجون منها دون قدرتهم على قراءة كلمة واحدة.

وتشير هذه الآراء إلى الغايات والأهداف والمؤشرات كما يلي:

- السعي لتحقيق ما هو مهم لتحسين نظام التعليم العام، وليس فقط ما يمكن قياسه بسهولة (درجات الاختبار الموحد، على سبيل المثال، قد تشير إلى مستويات الاستعداد لاختبار معين، ولكن ليس إلى نوعية التعليم).
- حث الجهات الفاعلة الصحيحة على المشاركة، بحيث تسهم العملية ذاتها في تحقيق الأهداف، وتدعو الحملة العالمية للتعليم إلى وسائل قياس محسنة ومرنة تضم مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، مع التركيز على المواطنين، بمن فيهم الآباء والمعلمين.
- استهداف الإنصاف من خلال الأهداف والغايات التفصيلية.
- إطلاق الإجراءات اللازمة لتحقيق النتائج، من خلال التركيز على متطلبات الهيكلية والعملية - وهذا يشمل المؤشرات المتعلقة بتوافر المعلمين المدربين ومساحات التعلم الآمنة والشاملة، ومشاركة المجتمع المدني والمواطنين في صنع السياسات، وأهداف ومقاييس التمويل.
- السماح بالمرونة وتقبل التعددية - بإعطاء هامش للأهداف الوطنية والمحلية التي يجب أن تخضع لنفس الدرجة من التمهيص، وتجنب نهج "المقاس الموحد الذي يناسب الجميع" لقياس التقدم.
- تضمين أهداف ملموسة وجدول زمنية، مع تحديد أهداف وسيطة، بحيث يتحقق فهم مشترك وواضح، لما يراد تحقيقه، وبحيث يمكن مساءلة المعنيين.

#### الاستنتاجات:

تشتمل عضوية الحملة العالمية للتعليم على طيف واسع من الهيئات والمنظمات ضمن مختلف السياقات - بما فيها المجتمع المحلي - ومنظمات المجتمع المدني الدولية ونقابات المعلمين وجمعيات أولياء الأمور والناشطين الشعبيين والأكاديميين، وكلها تتحدر من ما يقرب من 100 بلد، ورغم الاختلافات حول تفاصيل القضايا المثيرة للقلق، إلا أن المشاورات التي أجريناها حتى اللحظة، والتي استغرقت عدة شهور، كشفت عن إجماع مدهل يشير إلى وجود حقائق واقعية مشتركة، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

- تشعر الحملة العالمية للتعليم بقلق عميق إزاء قضية جودة التعليم: هناك شعور قوي بتجاهل هذه القضية في خضم عملية الاندفاع لإلحاق الأطفال بالمدارس – والتي هي في حد ذاتها ليست حتى كاملة ندعو بقوة لتجاوز هذا النهج المجزأ والضيق من خلال إعطاء الأولوية للجودة والوصول والإنصاف كعناصر غير قابلة للتجزئة لتحقيق الحق في التعليم. علماً بأن تأطير التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان، ومسؤولية الدولة عن تعميم ذلك، من شأنه الإسهام في التصدي لهذا التحدي.
- لا يمكن تحقيق أهداف الجودة والوصول دون التركيز الجاد على معالجة عدم الإنصاف والتمييز والتهميش ويشمل ذلك استمرار وتعميق التركيز على التعليم الشامل، مع التركيز على المساواة بين الجنسين، فضلاً عن المزيد من مراعاة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، والذين يعيشون في فقر مطّوع، والذين يعيشون في الدول الهشة، والمهاجرين، والأقليات العرقية واللغوية والدينية، وغيرها من الفئات المستبعدة والمهمشة.
- هناك عوامل ترتبط بقضية الجودة، بما في ذلك البنية التحتية، والمناهج الدراسية، واستخدام اللغة الأم والمواد. والقضية الأهم بالنسبة لأعضاء الحملة العالمية للتعليم هي الفجوة المدمرة في أعداد المعلمين المدربين والمحترفين. فقد فشلت إستراتيجية توظيف المعلمين من ذوي المهارات المتدنية وبأجور متدنية أيضاً، وكذلك المعلمين أنصاف المدربين، ومن ثم تمنى تحقيق جودة في التعليم، وعلى العكس، هناك ضعف كارثي في المنجزات، من حيث ارتفاع معدلات محو الأمية، إضافة إلى تعريض سلامة الأطفال، فوضع قضية تدريب المعلمين ودعمهم مهنيًا كأولوية قصوى.
- يجب أن تتجاوز قضية الوصول موضوع معدلات الالتحاق بالمدارس والمرحلة الابتدائية، نحو إتمام دورة تعليم كاملة من السنوات الأولى إلى مرحلة البلوغ.
- يدعو أعضاء الحملة العالمية للتعليم إلى زيادة التركيز على الحواجز الهيكلية أمام تحقيق التعليم للجميع، بما في ذلك غياب التمويل وضعف المساءلة وإهمال مشاركة المواطنين، والقرارات غير الشفافة، وضعف الرقابة، وهذه قضايا يجب أخذها في الاعتبار ضمن الأطر المستقبلية.
- لطالما تم تجاهل فهم الحقوق، سواء في رسم السياسات الوطنية وفي الأطر الدولية، فيجب أن يشكل الفهم القائم على أساس أن التعليم هو حق أساسي، وماذا يعنيه هذا الحق أسس الأطر المستقبلية.

وبرغم ما تم تحقيقه من تقدم لضمان حصول المزيد من الأطفال والشباب والبالغين على التعليم، يصعب بلوغ درجة الرضا في عالم لا يمتلك واحد من كل ستة بالغين القدرة على القراءة، وحيث يلتحق مئات الملايين من الأطفال بالمدارس ولكنهم بالكاد تعلموا أي شيء يذكر. فالتصدي لأزمة التعليم يظل التحدي الأبرز خلال القرن الحادي والعشرين، وهذا يتطلب إطاراً يشمل الإرادة السياسية وتخصيص الموارد اللازمة لإنهاء هذه الأزمة.